مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: صناعة السلاح الأميركية والازمة المالية العالمية
اسم الكاتب: أ.م.د. كوثر عباس عبد الربيعي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1020
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

صناعة السلاح الأميركية والازمة المالية العالمية

US arms industry and The global financial crisis

الكلمة المفتاحية : **صناعة السلاح**

أ.م.د. كوثر عباس عبد الربيعي

مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية – جامعة بغداد

Assistant professor. Dr. Khawther Abbas Abd Al- Rubaiy
Center for Strategic and International Studies- Baghdad University
E-mail: d_kawther@yahoo.com

ملخص البحث

تستدعي مناقشة موضوع الصناعات الحربية الأميركية وتأثرها وتأثيرها بالأزمة المالية العالمية، التعرض للكثير من الموضوعات، ربما في مقدمتها القاء نظرة على موقع الصناعات العسكرية في الاقتصاد الأميركي ودور المجمع المالي الصناعي والفكري العسكري في تحديد الخيارات العسكرية والسياسية والاقتصادية، فضلاً عن دور صفقات السلاح الكبيرة مع العديد من دول العالم في تجاوز الأزمة المالية.

وتطرح السياسات الأميركية وخاصة في جانبيها العسكري والاقتصادي العديد من التساؤلات، وفي مقدمتها التساؤل حول من يدعم من؟ أهو الاقتصاد القوي الذي يقف وراء تقوية الدعامات العسكرية للدولة الأميركية أم أن الولايات المتحدة تستغل امكاناتها العسكرية المتفوقة في إدامة ريادتها الاقتصادية العالمية وفتح الطريق امامها للحصول على المكاسب الاقتصادية عبر استخدام القوة العسكرية؟ وتؤكد الوقائع أن الولايات المتحدة الأميركية بوصفها اكبر البلدان المصدرة للأسلحة، تستخدم المبيعات العسكرية الخارجية ليس فقط لتوسيع النفوذ السياسي، بل لتكون أيضاً بديلاً عن الوجود العسكري الأجنبي المباشر. فعلى الرغم من التكاليف العالية للمعدات أمريكية الصنع، إلا أن حصتها في السوق تتوسع عاما بعد عام، وحتى في السنوات القليلة الماضية عندما تقلصت سوق الأسلحة على الصعيد الدولي، فان مكانة الولايات المتحدة الأميركية الدولية جعلت مبيعاتها من الأسلحة في ارتفاع مستمر. وتقدم الصناعات العسكرية في الولايات المتحدة نموذجاً فريداً للعلاقات التبادلية بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية والمؤسسة العسكرية، كما أن تطور صناعة السلاح رافقته تطورات في ميادين أخرى، ولاسيما على صعيد وضع الخطط الإستراتيجية والدراسات، إلى جانب تنشيط البحث والتطوير، في مجالات التقنية والعلوم المختلفة، وفي إيجاد فرص عمل واسعة وفي التنمية الاقتصادية. وقدمت الأزمة المالية في الولايات المتحدة فرصة للصناعات العسكرية في إنقاذ الاقتصاد وتقديم فرص لمواجهة الأزمة، ليس فقط عبر زيادة الإنفاق

العسكري وإنما عبر توسيع سوق السلاح الأميركي وإيجاد منافذ جديدة لتسويقه وتطوير الإنتاج.

المقدمـــــة

عانت الولايات المتحدة الأميركية ومعها العالم، من تأثيرات الأزمة الاقتصادية التي عصفت بأسواق المال الأميركية في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وامتدت آثارها حتى الوقت الراهن، وباتت تستنفذ قدراتها الاقتصادية. وفي الوقت الذي رأى البعض في هذه الأزمة حدثاً دورياً تعاني منه الاقتصاديات الرأسمالية، وهو فرصة لتجديد الآليات الاقتصادية وإعادة عجلة الاقتصاد إلى الدوران مجدداً، يرى البعض الآخر في الأزمات الاقتصادية فرصة للتعجيل بانهيار النظام الرأسمالي والدولة العظمى القائدة لهذا الاقتصاد وهي الولايات المتحدة الأميركية.

وقد أدت الأزمة إلى تأثر معظم القطاعات الاقتصادية الأميركية وإن بنسب متفاوتة إلا أن أهم الصناعات الرأسمالية وهي صناعة السلاح والصناعات الحربية عموماً، طرحت نفسها سفينة إنقاذ للاقتصاد الموشك على الغرق، إذ تعد صناعة السلاح اكبر ممول للاقتصاد الأميركي، وازدهارها يعني حماية الاقتصاد من الانهيار السريع ويعطيه فرصة لإعادة ترتيب الأوراق والنهوض بالقطاعات الأخرى وصولا إلى تجاوز الأزمة.

إن مناقشة موضوع الصناعات الحربية الأميركية وتأثرها وتأثيرها بالأزمة المالية العالمية، يستدعي التعرض للكثير من الموضوعات، ربما في مقدمتها القاء نظرة على موقع الصناعات العسكرية في الاقتصاد الأميركي ودور المجمع المالي الصناعي – الفكري العسكري في تحديد الخيارات العسكرية والسياسية والاقتصادية، فضلاً عن دور صفقات السلاح الكبيرة مع العديد من دول العالم في تجاوز الأزمة المالية.

وتنطلق فرضية الدراسة من أن الصناعات العسكرية الأميركية وأن تأثرت نسبياً بالأزمة المالية العالمية فإنها كانت الاقل تأثراً، وكان لها الدور الاكبر في تجاوز الأزمة، وارتبط ذلك بقرارات استراتيجية على اعلى المستويات في الدولة الأميركية.

وتشتمل هذه الدراسة على ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة

المبحث الأول: الأزمة المالية في الولايات المتحدة وتأثيراتها في الجوانب العسكرية.

المبحث الثاني: المجمع المالي –الصناعي – الفكري العسكري والقرارات الإستراتيجية في إدارة الأزمة الاقتصادية.

المبحث الثالث: تجارة الاسلحة الأميركية في سوق العرض والطلب.

المبحث الاول
الأزمة المالية في الولايات المتحدة
وتأثيراتها في الجوانب العسكرية

يحمل الاقتصاد الأميركي الكثير من مقومات القوة ويعد الأساس الأكثر متانة الذي قامت عليه قوة الولايات المتحدة كدولة عظمى خلال القرن العشرين واستند إلى معطيات جغرافية وبشرية وتكنولوجية. وارتبطت عملية تطوير القوة العسكرية الأميركية بالتطور الاقتصادي لهذه الدولة. ومع نهايات الحرب الباردة بلغ الإنفاق الدفاعي في عام ١٩٨٨ نحو ٢٥٣ مليار دولار سنوياً، مع وجود ٣٧٤ قاعدة عسكرية في الخارج، إلى جانب قوة ردع نووي، وقد كان الإنفاق الحربي متغيراً اقتصادياً داخلياً ضاغطاً على الاقتصاد الأميركي.

ومع تزايد المديونية الخارجية تزايدت الدعوات لتخفيض الإنفاق العسكري، الذي يوصف بأنه سيف ذو حدين، فهو عامل أساس في استمرار الهيمنة باعتباره وسيلة استمرار التفوق العسكري، وتدعيم القدرة الصناعية العسكرية ومن ثم ميزان المدفوعات الأميركي. وفي الجانب الآخر يمثل مصدر استنزاف للقدرة المالية والاقتصادية الأميركية، خاصة خلال فترة الحرب الباردة، التي دامت نحو نصف قـــرن، وانتهت بانهيار الإتحاد السوفيتي وتفاقم الأزمة الاقتصادية الأميركية[١].

لقد كان الإنفاق الدفاعي في عام ١٩٨٠ يبلغ ١٣٠.٢ مليار دولار، وارتفع في عام ١٩٩٠ إلى نحو ٣١٤ مليار دولار، ويرى الأميركيون أن بلادهم حصلت على ٦٠ مليار دولار تقريباً على شكل تصدير خدمة (شهر حرب) في عام ١٩٩١، عندما شنت عدوانها على العراق، وأن تلك الغنيمة سببت تحسناً مؤقتاً في الحساب التجاري للولايات المتحدة، وأن ذلك الأمر ارتبط بانتهاء قبض دفعات تلك الحرب، وبعدها يعود العجز الأميركي مجدداً[١] وهو ما حدث فعلاً. وتراجع الإنفاق الدفاعي إلى نحو ٢٥٠ مليار دولار في عام ١٩٩٥. وقد

بلغت النفقات العسكرية الأميركية ادني مستوياتها في عام ١٩٩٩، إلا أن السنوات ما بعد عام ٢٠٠١ شهدت زيادة مضطردة في الإنفاق العسكري بلغت نحو ٤١%، حيث ارتفعت نفقات الدفاع القومي بمعدل ١٠% سنوياً، وتعكس تلك الزيادة الاعتماد الإضافي لتمويل العمليات العسكرية الأميركية في أفغانستان والعراق، فضلاً عن النفقات العسكرية المعتادة[٢]. وتواجه القوة العسكرية الأميركية العديد من المشكلات فضلاً عن المشكلة الداخلية المتعلقة بالمردود المالي والاقتصادي للإنفاق العسكري، وتتمثل في الجدل حول الدور الأميركي في حلف شمالي الأطلسي وفي الدفاع عن أوربا واليابان وغيرها من القضايا الدولية والأزمات.

وكما هو معروف يعد الاقتصاد الأميركي اكبر اقتصاد في العالم ولا يجادل في ذلك أحد، وما زال الدولار العملة الأولى دولياً وبه تقاس العملات الأخرى، وإذا ما تعرض الاقتصاد الأميركي لأية أزمة وفي أي من قطاعاته فان الأمر المنطقي أن يتسع نطاق الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة، كما حدث في أزمات سابقة في القرن الماضي.

وفي الزمن الراهن وفي ظل عالم معولم تتشابك فيه حلقات الاقتصاد والمصالح وتتعقد، فان الأزمة التي حلت في القطاع المالي والمصرفي الأميركي، قادت إلى أزمات في دول أخرى ارتبطت عضوياً بالاقتصاد الأميركي وتوالت تداعياتها على النظامين الاقتصادي والمالي العالميين كما يخشى العالم زيادة تلك المخاطر بفعل استمرار التطورات السلبية التي ما زالت الولايات المتحدة عرضة لها مما يعاني تصاعد الضغوط على المؤسسات المالية في دول العالم كافة.

وكان من بين ابرز مظاهر التراجع في الداخل الأميركي ظهور بوادر الكساد الاقتصادي، الذي أعلن رسمياً في نهاية عام ٢٠٠٨،وظهر التراجع في الاقتصاد الأميركي بـــــــ :

أولاً: ارتفاع نسبة الدين الحكومي إلى الناتج القومي(٣): ويعزى النمو الهائل في حجم الدين خلال تلك الفترة إلي أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر٢٠٠١، وما أعقبها من إجراءات وسياسات اتخذتها الولايات المتحدة، داخلياً وخارجياً وفي المقدمة منها شن الحرب

على العراق وأفغانستان، وما استنزفته من أموال، مما كان له أثر بالغ في تزايد حجم الأنفاق العسكري وتصاعد العجز في الميزانية.

كذلك فأن السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة للخروج من الأزمة المالية، وصرفها للمزيد من الأموال، وبرامج التحفيز المالية والنقدية التي اتخذتها للخروج من الأزمة، ضاعف من عجز ميزانيتها. وكان لزلزال اليابان، والتغييرات في المنطقة العربية أثر في اتخاذ الحكومة لإجراءات لوضع ميزانية لمواجهة الكوارث، وهو يعد إجراء لا مفر منه. كما أن تحمل الحكومة الأميركية لتسديد تكاليف الرعاية الطبية الكاملة، وتخفيض الضرائب، والإجراءات التي اتخذتها لمكافحة التضخم أثر بالغ الأهمية في زيادة العجز في ميزانيتها وتزايد حجم الديون.

وقد بلغ الدين الحكومي الأميركي حسب إحصاءات وزارة الخزانة الأميركية ٤,٣ترليون دولار في عام ١٩٩٠ ووصل إلى ٥,٦٧ تريليون دولار في عام ٢٠٠٠ م ثم إلى ٨,٩ ترليون دولار في عام ٢٠٠٧، مما رفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٤% مما أدى إلى إمكانية تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة بسبب ديونها العامة، ثم إلى أكثر من عشرة تريليونات دولار في عام ٢٠٠٨ أي ما يقرب من إجمالي الناتج القومي وكان مؤشراً خطيراً على مسار الاقتصاد وعبئاً على مستقبل الاقتصاد في المدى القصير[٤] وفي العام ٢٠١٠ بلغت الأرقام الفعلية لإجمالي الدين العام الأميركي ١٣,٥٢٨ تريليون دولار، منها ٩,٠١٨ تريليون دولار ديون مملوكة بواسطة الجمهور، و٤,٥٠٩ تريليون دولار ديون مملوكة للحسابات الحكومية، وهو ما يعني أن نحو ثلثي الدين العام الأميركي مملوك بواسطة الجمهور، والثلث الآخر مملوك بواسطة الحسابات الحكومية، وبلغت تقديرات الدين العام الأميركي في عام ٢٠١١ نحو ١٤,٥ تريليون دولار[٤]. علماً بأن سقف الدين الأميركي العام يبلغ ١٦,٤ ترليون دولار، وقد تم التوصل إلى تسوية بين الرئاسة والكونغرس في ٣١ تموز/يوليو ٢٠١١ ترفع سقف الدين الحكومي من ناحية، مما يجنب الحكومة التخلف عن سداد الديون، وتخفيض النمو نمو الدين الحكومي من جانب اخر. كما تمت موافقة الكونغرس الأميركي ثانية على زيادة سقف الدين الحكومي في شباط/ فبراير من

العام ٢٠١٣ من أجل تمويل عجز الميزانية السنوي البالغ تريليون دولار. انظر الشكل البياني رقم (١) الذين يبين كيفية تطور الدين العام الأميركي:

شكل رقم (١)

يوضح تطور الدين العام الأميركي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى عام ٢٠٠٩



المصدر: محمد إبراهيم السقا، الدين العام الأميركي، صحيفة الاقتصادية، الرياض (المملكة العربية السعودية)، في ٢٢ يوليو ٢٠١١ العدد ٦٤٩٣.

وحسب اخر تقرير للدين الأميركي والذي صدر عن وزارة الخزانة الأميركية في ٦/٢٠/ ٢٠١٣ فقد تجاوز حجم الدين ١٦ ترليون دولار وحسب ما يظهر في الجدول رقم (٢).

جدول رقم (١) يظهر التقرير اليومي للدين الأميركي حسب وزارة الخزانة الأميركية

اليوم	الدين العام	الدين الحكومي	إجمالي الدين
07/03/2013	11,925	4,812	16,738

المصدر: موقع وزارة الخزانة الأميركية على الرابط:

http://www.treasurydirect.gov/NP/debt/current

ثانياً: تراجعاً في حجم السيولة النقدية وفي حجم الاحتياطيات الفيدرالية من العملات العالمية، بفعل ارتفاع النفقات على الإيرادات وحصول تراجع مستمر في حجم التجارة الخارجية الأميركية، باستثناء مبيعات السلاح الأميركي التي تصاعدت في هذه الحقبة.

وكما يرى الخبير الاستراتيجي ريتشارد هاس (رئيس مركز العلاقات الخارجية الأميركي) فإن السياسة الاقتصادية الأميركية والنفقات التي زادت نتيجة الحربين التي شنتهما الولايات المتحدة على العراق وأفغانستان قد ساهمت في تراجع مركز الولايات المتحدة المالي من فائض في الموازنة ١٠٠ مليار عام ٢٠٠١ إلى عجز ٢٥٠ مليارًا عام ٢٠٠٧. وهذا التراجع أدى إلى مزيد من الضغط على الدولار وتحفيز التضخم والمساهمة في تراكم الثروة والقوة في أماكن أخرى من العالم(٥).

وتشغل النفقات العسكرية نسبة مهمة في الاقتصاد الأميركي وهي في تصاعد مستمر حتى مع الأزمة الاقتصادية الحالية، ولم تتمكن الحكومات الأميركية المتعاقبة من السيطرة عليها، ويبدو أن الأزمة المالية التي كان الإنفاق العسكري الكبير أحد أسبابها الرئيسة ربما تكون دافعاً لإعادة نظر في الإنفاق العسكري الأميركي الواسع.

ويأتي إقرار وزارة الدفاع الأميركية على لسان الوزير الأسبق روبرت غيتس بأنه: "بدأ إغلاق حنفية تمويل الدفاع التي فتحت في ٩/١١" وبأن ضغوط الميزانية الناجمة عن الأزمة المالية ستفرض على القوات المسلحة" خيارات صعبة"، ليعيد طرح قضية النفقات العسكرية بحدة(٦). ولكن على الرغم من ذلك بقي الإنفاق العسكري الأميركي يتقدم على ما عداه، وتبنى البيت الأبيض مهمة الدفاع عن إبقاء الميزانية العسكرية على حالها مع تخفيضات طفيفة،

بل أن الرئيس باراك اوباما شدد على أن موازنة الدفاع ستستمر في الزيادة قائلاً: تقع على عاتقنا مسؤوليات عالمية تتطلب قيادتنا"[٧] واضاف : "نعم، سوف يكون جيشنا أصغر حجماً، لكن العالم يجب أن يعرف أن الولايات المتحدة تسير على الحفاظ على التفوق العسكري لدينا، مع القوات المسلحة التي هي رشيقة ومرنة ومستعدة للنطاق الكامل من الطوارئ والتهديدات"[٨] وفي الجدول الاتي عرض للإنفاق العسكري الاميركي منذ عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣ وكذلك النسبة المئوية للإنفاق من الناتج الاجمالي المحلي، بمليارات الدولارات الأميركية.(انظر جدول رقم ٢)

جدول رقم (٢)

حجم الإنفاق العسكري الأميركي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للأعوام ٢٠٠١-٢٠١٣

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
وزارة الدفاع: نفقات عسكرية	٢٩٠,٢	٤٧٤,١	٥٢٨,٥	٦٣٦,٧	٦٧١,١	٦٨٨,٣	٦٧٢,٨
العسكريون	٧٤.٠	١٢٧.٥	١٢٧.٥	١٤٧,٤	١٦١,٦	١٥٦,٢	١٥٥,٩
مشتريات	٥٥.٠	٨٢,٣	٩٩,٦	١٢٩,٢	١٢٨,٠	١٣٩,٩	١٢٤,٦
البحث والتطوير	٤٠,٥	٦٥,٧	٧٣,١	٧٩,٠	٧٤,٩	٧٥,٩	٧١,٨
نفقات أخرى لوزارة الدفاع	٨,٨	١٠,٥	١١,٦	٢١,٨	٢٢,٥	٢١,٨	٢٦,٥
الطاقة الذرية (الدفاع)	١٢,٩	١٨,٠	١٧,١	١٧,٦	٢٠,٤	١٩،٨	٢٠,٧
نفقات متصلة بالدفاع	١,٦	٣,٢	٥,٧	٦,٨	٧,٢	٨,٣	٨,٢
النفقات الدفاعية الوطنية الإجمالية	٣٠٤,٧	٤٩٥,٣	٥٥١,٣	٦٦١,٠	٧٠٥,٦	٧١٦,٣	٧٠١,٨
النسبة المئوية للنفقات إلى إجمالي الناتج المحلي	٣,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٧	٤,٧	٤,٦	٤,٣
النسبة المئوية للنفقات من النفقات الحكومية الإجمالية	١٦,٤	٢٠,٠	٢٠,٢	١٨,٨	١٩,٦	١٨,٩	١٨,٥

المصدر: اليزابث سكونز وسام بيرلو – فريمان، الإنفاق العسكري الأميركي وازمة موازنة ٢٠١١، من بحوث كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٢، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، ص٢٢٨.

إن تأثير الزيادة في الإنفاق العسكري الأميركي، يرتبط بشكل واضح بطريقة تمويله، وقد استخدمت الإدارة الأميركية في فترة ولاية جورج ووكر بوش، اسلوباً مختلفاً عن الإدارات السابقة في تمويل الإنفاق العسكري، إذ تم التمويل بشكل أساسي عن طريق الاقتراض، ولجأت الحكومة إلى الاقتراض لتمويل الحربين في العراق وافغانستان، مما أدى إلى تحول مؤثر في الميزانية وبعد أن كان هناك فائض سنوي بلغ ٢٦ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٠، عانت الميزانية من عجز بلغ ٤٠٧ مليار عام ٢٠٠٩. ونتيجة للعجز الكبير في الميزانية تضاعف الدين الوطني الأميركي تقريباً من ٥،٦ تريليون دولار في سنة ٢٠٠٠ إلى ما يقدر بـــ ١٠،٤ تريليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٩، اي ما يعادل ٦٩% من إجمالي الناتج المحلي الأميركي. وعلى الرغم من أن زيادة الميزانية العسكرية لم تكن العامل الوحيد وراء عجز الميزانية والدين الوطني الا انها اسهمت بدور كبير في ذلك(٩).

إن الضعف الذي يصيب الاقتصاد الأميركي لابد له من أن ينعكس على قدرات القوات المسلحة والدعوات المتكررة لتقليص الإنفاق العسكري لتجاوز الأزمات المالية تجابه بمقاومة أكثر من طرف في مقدمتها الرئيس الأميركي والبنتاغون والمجمع الصناعي العسكري. وبالمقابل فأن زيادة الإنفاق العسكري الأميركي من اجل تأمين حماية الحلفاء وخاصة الدول الأعضاء في حلف الناتو تعني إمكانية اهتمام الأوربيين بتطوير الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية، بينما يثقل على دافع الضرائب الأميركي ومن ثم يؤدي إلى حالة معارضة شعبية، قد تقود إلى تقليص الإنفاق مجدداً وإضعاف القدرات العسكرية.

وعلى الرغم من كل التوقعات بتخفيضات كبيرة في الميزانية العسكرية الأميركية فأن حجم التخفيض كان متواضعاً، لاسيما بعد أن حدد البيت الابيض ووزارة الدفاع في مطلع عام ٢٠١٢ توجهات الاستراتيجية الأميركية وتحديد اولويات الدفاع والانفاق للأعوام ٢٠١٢ حتى ٢٠٢١، فكان التركيز على مهمات مكافحة الارهاب والحرب غير المنظمة، والردع والدفاع وقدرات عرض القوة في مواجهة قوى غير متكافئة، مثل الصين وايران، والقدرات التنفيذية المتطورة والفعالة في الفضاء الالكتروني والفضاء. وعلى الرغم من ذلك

اشتمل التوجيه الاستراتيجي على مقترحات لتخفيضات في القوات البرية التقليدية الأميركية والمنظومات الرئيسة التي كانت مصممة للحرب الباردة[١٠].

عموماً فإن الامكانات الاقتصادية الهائلة للولايات المتحدة حفزتها دائماً على تطوير قدراتها العسكرية لتكون الضمانة لحماية المصالح الاقتصادية والرادع لكل من يحاول المساس بتلك المصالح. فقد بات واضحاً أن استمرار الدور العسكري الأميركي على حاله أو توسيعه، لا يتفق مع اوضاع الاقتصاد المتأزم والمتراجع نسبيا، كما أنه يطرح في الوقت ذاته مشكلات مضافة في الجانب الاقتصادي، فالولايات المتحدة تستخدم القوة العسكرية لخدمة الاقتصاد وتشكل الحروب والمبيعات العسكرية مصدر دخل مهم للاقتصاد الأميركي. ومن هنا فأن المجمع الصناعي العسكري في الولايات المتحدة يدخل طرفاً مهمة في كل من جانبي الازمة.

المبحث الثاني
المجمع المالي والصناعي والفكري العسكري
والقرارات الإستراتيجية في إدارة الأزمة الاقتصادية

كانت الحرب العالمية الثانية من اخطر المنعطفات في تاريخ الولايات المتحدة وأدت إلى نقلة غير مسبوقة على الطريق الاقتصادي، وعلى الرغم من تعدد الأسباب فان الظرف الموضوعي متمثلاً بالحرب وتداعياتها أثر كثيراً على الصناعات الحربية الأميركية وجعلها العنصر الأكثر فاعلية في الاقتصاد الأميركي واستمر هذا التطور إلى يومنا هذا ليجعل الأطراف المعنية بالصناعات العسكرية وما ارتبط بها من خدمات عنصراً مؤثراً في الحياة الاقتصادية والسياسية الأميركية.

ففي مطلع الحرب العالمية الثانية كان القوات العسكرية الأميركية متواضعة في العدد والعدة، اذ كان الجيش يضم نحو ثلاثمائة إلف مقاتل، ويعاني من نقص كبير في التجهيزات والأسلحة. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر١٩٤١، وافق الكونغرس الأميركي لأول مرة على إقرار التجنيد الإجباري في زمن السلم، وتم تجنيد ١,٦ مليون رجل تتراوح أعمارهم بين العشرين والخامسة والثلاثين. ووافق الرئيس فرانكلين روزفلت (١٩٣٣–١٩٤٥) على إرسال خمسين مدمرة إلى بريطانيا مقابل تأجير بريطانيا للولايات المتحدة عددا من القواعد على أراضيها لمدة خمسين عاماً. ومن جانبه أقر الكونغرس قانون الإعارة والتأجير في ١١ آذار/مارس ١٩٤١ لدعم الحلفاء في الحرب، وقد بدأ برنامج الإعارة والتأجير بتخصيص مبلغ سبعة مليارات ليتضاعف إلى أكثر من خمسين ملياراً[١١].

وشهد الاقتصاد الأميركي يومها ثورة حقيقية إذ منحت الحكومة عقوداً عسكرية تجاوزت قيمتها ١٠٠ مليار دولار خلال الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٤٢ بما يزيد على

اجمالي الناتج القومي لتلك السنة. وخلال سنوات الحرب بلغ الانتاج الأميركي ٦٥٠٠ سفينة حربية، و٢٩٦٤٠٠ طائرة، و٨٦٣٣٠ دبابة، و٦٤٥٤٦ زورق انزال، و٣,٥ مليون سيارة جيب وشاحنة وناقلة افراد، و٥٣ مليون طن من الحمولات البحرية، و١٢ مليون بندقية ومدفع رشاش، و٤٧ مليون طن من قذائف المدفعية، فضلاً عن ملايين الأطنان من التجهيزات العسكرية من الملابس والأحذية والخيام والمستلزمات الطبية[١٢].

وكان من النتائج المباشر للحرب العالمية الثانية، أن اصبح من التقاليد المتبعة أن يقوم الضباط ذوي الرتب العالية بمسؤوليات عسكرية – سياسية واسعة، كما هي الحال مع دوغلاس ماكارثر الذي حكم اليابان بصلاحيات شبه مطلقة. بينما لعب العديد من الضباط أدوار السفراء وشغلوا مناصب هامة في وزارة الخارجية، وكان دورهم دائماً مدعوماً بصلاحيات واسعة وإمكانات إنفاق لا تقدر على تأمينها وزارة الخارجية[١٣].

وترافق تنامي النشاط الصناعي وارتباطاته بالقيادات العسكرية، مع تصاعد التأثير السياسي لرأس المال الأميركي وتحالفاته مما اثار قلق واحد من أشهر رؤساء الولايات المتحدة، هو دوايت أيزنهاور (١٩٥٣–١٩٦١) الذي كان قبل توليه الرئاسة قائداً للجيوش الأميركية وجيوش الحلفاء في المعارك الحاسمة ضد ألمانيا وايطاليا. إذ حذر أيزنهاور من وصول تلك المجموعة إلى مواقع التأثير المعنوي والسياسي والعملي على القرار الأميركي مستعينة بنتائج الثورة التكنولوجية التي تزيد من قدراتهم وتمكنهم من السيطرة على برامج الإدارة ومخصصات إنفاقها، بما تتيحه لهم قوة المال من تأثير فادح التكاليف على مؤسسات الفكر والعلم[١٤].

وعندما ألقى الرئيس الأميركي الأسبق أيزنهاور الخطاب الأخير مع انتهاء فترة ولايته، كان من اللافت في ذلك الخطاب تحذيره من خطورة المجمع الصناعي العسكري على الديمقراطية الأميركية، حين قال: "أن هناك مجموعة صناعية عسكرية مالية سياسية وفكرية تمارس نفوذاً غير مسبوق في التجربة الأميركية"[١٥].

جاء تحليل ايزنهاور وهو العسكري المخضرم وقائد الجيش قبل أن يكون رئيساً للولايات المتحدة، ولم يكن المجمع الصناعي العسكري آنذاك إلا في بداياته، فكيف هي الحال بهذه

المؤسسة المؤثرة اقتصادياً وعسكرياً بعد أن تزايد عدد الشركات الأميركية المصنعة للسلاح، واتسع نطاق نشاطاتها واتسعت جغرافية مقراتها، وباتت تستعين بمراكز البحث والتطوير في زيادة التمكن من ادواتها والتدخل في القرارات الإستراتيجية للدولة الأميركية[١٦].

ومن ابرز ما يميز قطاع الصناعات العسكرية أنه أشبه بقطاع عام، فقد حولت الولايات المتحدة عملية إنتاج الصناعات الحربية إلى عملية خاضعة للتخطيط المركزي، وفي هذا الإطار ظهرت في عام ١٩٤١ اللجنة الاستشارية للدفاع الوطني، ومكتب إدارة الإنتاج ومجلس الاعتمادات المالية. كذلك أسست إدارة فرانكلين روزفلت (مجلس الإنتاج الحربي) الذي تم تخويله الصلاحيات لجعل الاقتصاد الأميركي (آلة حرب)[١٧].

ومع نهاية عام ١٩٤٢ أصبح مجلس الإنتاج الحربي اكبر الإدارات البيروقراطية في واشنطن في زمن الحرب، إذ بلغ عدد موظفيه خمسة عشر ألفاً. وكان يستهلك في اليوم الواحد من الورق ما يعادل ما تحتاج إليه دار للصحافة متوسطة الحجم[١٨].

لقد أصبح المجمع المالي – الصناعي– العسكري– الفكري يجمع عناصر القوة : رأس المال والفكر في أن واحد، ولأن قلاع المصالح التقليدية والجديدة (وبضمنها المصارف وشركات التأمين والنقل والصناعات المدنية وصناعات السلاح والبترول والفضاء والطيران والالكترونيات.. وغيرها) زادت من الاستعانة بخدمات الخبراء والمفكرين والدارسين للإستراتيجية العالمية والسياسة الدولية ممن يملكون كفاءة في التحليل والتقييم والاستشراف، فاستعانوا بالكثير من كبار المسئولين السابقين في الإدارات الأميركية المتعاقبة. فضلاً عن ذلك كان الطرف الثالث في المعادلة العسكريون، ولذا فقد أصبح رؤساء الأركان السابقون والقادة البارزون في البحرية والطيران والصواريخ عناصر مضافة في مؤسسات البحث وخزانات التفكير، لتتحول تلك المؤسسات إلى موجّه للقرار السياسي بما يخدم ذلك المجمع الكبير ولتكون مركز استقطاب للمسئولين والعسكريين السابقين[١٩].

كذلك فأن المؤسسة التشريعية متمثلة بمجلسي الشيوخ والنواب ومؤسسة الرئاسة بات الوصول اليها يتطلب انتماءً واضحاً لأصحاب الملايين، الذين يستطيعون تمويل حملاتهم

الانتخابية ذاتياً، أو بمساعدة محدودة من الأحزاب التي يمثلونها حتى أنه في العام ١٩٨٤ تذمر السناتور دانييل باتريك مونيهان من ذلك قائلاً : "نصف اعضاء مجلس الشيوخ في الأقل هم من اصحاب الملايين .. فقد أصبحنا طبقة ثرية حاكمة.. ومجلس شيوخ معّد لتمثيل الولايات، فعوضاً عن ذلك، هو يمثل مصالح طبقة معينة"[٢٠].

وتمثل نفقات الدفاع القسم الاكبر من النفقات العامة في الميزانية، اذ تبلغ ٢٠% من الناتج القومي مما يؤكد دور القطاع العام في الاقتصاد الأميركي. وتبلغ قيمة النفقات التي تستفيد منها الشركات الصناعية العسكرية بأكثر من ٤٠٠ مليار دولار سنوياً، مصدرها المباشر الحكومة، والمصدر غير المباشر من صناديق التقاعد. وبلغ نفوذ تلك الشركات حدا باتت فيه تنعم بحقوق المواطنة كافة، دون أن تحمل أي عبء أو مسؤولية، وجمعت من الثروة والإمكانيات المادية ما يكفي لاختراق المؤسسات الحكومية والإدارات كافة[٢١].

كما ترتبط صناعة النفط الأميركية بصناعة المتعهدينّ في مجال الدفاع بشكل كبير، وبسبب أهمية الامتيازات النفطية في منطقة الشرق الأوسط، فإن صناعة الطاقة تراهن بشكل استثنائي على القوات المسلحة الأميركية والسياسات الدبلوماسية في المنطقة. وتوفر الشركات المتخصصة بالشؤون العسكرية والإنشاءات المدنية ما وراء البحار الرابط بين المركب العسكري الصناعي الأميركي وصناعة النفط. وأكثر الشركات أهمية في هذا المجال شركة (بتشل) التي تملكها عائلة لعبت ادواراً سياسية، في العصر الحديث، ومن بين الرسميين الأميركيين الذين عملوا لصالحها (كاسبر واينبرغر) وزير الدفاع في إدارة رونالد ريغان ووزير خارجيته (جورج شولتز)[٢٢].

وكان التداخل بين صناعات الدفاع والطاقة اكثر وضوحاً في الولاية الثانية لجورج ووكر بوش، فكان الرئيس بوش ونائبه ديك تشيني مديرين في صناعة النفط في تكساس، كما مولت شركة أنرون اكبر شركات الطاقة في الولايات المتحدة حملة بوش الرئاسية، وحصلت شركة (هاليبرتون دريسر انداسترايز) على عقد هام اثر احتلال العراق يسدد من عائدات

الضرائب الأميركية، بينما كان الجنرال جاي غارنر (الذي رشح حاكماً للعراق قبل تعيين بول بريمر) ضابطاً عسكرياً متقاعداً عمل لصالح متعهد في مجال الدفاع[٢٣].

وقد تعرض دور العسكريين في السياسة الأميركية إلى انتكاسة بعد الإذلال الذي تعرضت له المؤسسة العسكرية في حرب فيتنام، إلا أن قيام الحرب ضد العراق في عام ١٩٩١، وما اسفرت عنه من تقدم كبير في الإمكانات العسكرية الأميركية، أعاد دور العسكريين إلى الواجهة من جديد، وفي بلد اعتاد تقديم شخصيات مدنية لمنصب الرئيس مع بعض الاستثناءات في مراحل سابقة، فاحتل العسكريون المناصب الاخرى، وبات هناك ميل واضح بعد انتهاء الحرب الباردة لكي يحل الضباط محل المدنيين في تنفيذ السياسة الخارجية لبلادهم، وإذا كان المدنيون قد حافظوا على مواقعهم كمخططين للإستراتيجية عموماً، لكن على الخط الثاني قدم الجيش المهندسين الذين حولوا المخططات إلى حقيقة. ويعد المؤرخ الأمريكي اندرو باسيفيش أن ظهور طبقة جديدة من الحكام العسكريين الجدد مجرد واحد من التطورات التي جعلت عقد التسعينات من القرن العشرين الفترة الأكثر استثنائية في تاريخ العلاقات العسكرية – المدنية الأميركية[٢٤].

ومن ابرز الأمثلة في هذا المجال الدور الذي قام به الجنرال كولن باول، بعد قيادته لرئاسة الأركان في حرب الخليج الأولى، في العام ١٩٩١، إذ عدّ في حقبة رئاسة بيل كلنتون ثاني أقوى شخصية في واشنطن، حتى انتهاء تكليفه بالمنصب في عام ١٩٩٣ وقد استخدم ذلك النفوذ لمعارضة الكثير من قرارات الرئيس لاسيما قضية التدخل في حرب البلقان[٢٥].

إلا أن كولن باول الذي تولى حقيبة الخارجية في إدارة جورج ووكر بوش(٢٠٠١–٢٠٠٩) لم يستطع الابقاء على شعبيته بعد أن قام بوش بتحييد دوره وتقريب أشخاص مثل (دونالد رامسفيلد) وزير الدفاع والذين كانوا يجسدون أسلوب بوش (العنف والصخب) بشكل ملموس، واعتقدوا أن باول شخصية ضعيفة وغير مناسبة[٢٦]. فمع وصول المحافظين الجدد إلى السلطة مع تولي الرئيس بوش الرئاسة في الولايات المتحدة، كان على الإدارة القيام بإجراء تغيير جذري في المؤسسة العسكرية الأميركية، وقد فوض بوش وزير دفاعه (دونالد

رامسفيلد) للقيام بما أطلق عليه (إعادة تقييم إستراتيجية) لكنه واجهت ذلك مشكلتان رئيستان الأولى تمثلت بمحدودية الميزانية مع تصاعد الدعوات لتخفيض الإنفاق الحكومي، لاسيما وأن الرئيس بوش تعهد بإقرار مرسوم يقضي بإجراء تخفيض ضريبي مقداره ١,٣٥ ترليون دولار على الأولويات الداخلية، ومع تعهد الإدارة بنشر نظام دفاعي صاروخي باليستي، مما حدّ من إمكانات الإنفاق من اجل تطوير القوات المسلحة، ولم يستطع مكتب ميزانية البيت الأبيض المطالبة سوى بزيادة رمزية للإنفاق الدفاعي بلغت ١٨,٥ مليار دولار بدلا من ال ٩٠ مليار التي كان كبار المسؤولين في الدفاع يرون أنهم بحاجة إليها. أما المشكلة الثانية فتمثلت بالمقاومة الداخلية الحادة من المؤسسة العسكرية لعملية التغيير، وعندما كان المطروح عملية إعادة هيكلة الجيش بتخفيض بعض الوحدات، قاوم قادة الجيش مثل تلك المقترحات، وانتقد القادة العسكريون أدارة بوش لإخفاقها في تنفيذ وعودها بزيادة الإنفاق الدفاعي، ومن ناحية أخرى لعدم اهتمامها بآراء الجيش في أثناء عملية إعادة التقييم[٢٧].

وجاءت الفرصة الذهبية مع وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ والهجمات التي طاولت مراكز القوة والسيادة الأميركية حيث عززت الدعوات للحفاظ على التفوق العسكري الصريح، وبدون مقاومة تذكر صوت الكونغرس الأميركي على اكبر زيادة في الإنفاق الدفاعي الأميركي منذ عقد من الزمن، فضلاً عن ذلك قدمت الحرب على الإرهاب التي أعلنتها إدارة بوش دفعا اكبر لعسكرة السياسة الأميركية، وتم اختيار العسكريين السابقين للعديد من المهمات المدنية، فتم تعيين الجنرال المتقاعد انتوني زيني مبعوثا امريكياً للمفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية للتسوية، وتم اختيار جنرال متقاعد اخر منسقا للأمن القومي، واصبح أحد الجنرالات المتقاعدين نائباً لوزير الامن الوطني[٢٨].

ومنذ العام ٢٠٠٢ زاد نشاط شركات الصناعات الحربية مع قيام الولايات المتحدة بشن حربين في أفغانستان والعراق في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣، كما استطاعت الشركات الكبرى الاستحواذ على شركات صناعات عسكرية اصغر كما حدث في عام ٢٠٠٣ عندما استحوذت شركة (جنرتال داينمكس) على شركة (سيغنال كوربوروشين)، والتي كانت قبل

ذلك بعام اشترت شركة فريديان، كما استحوذت على شركة انتيون في سنة ٢٠٠٦ مما ادى إلى شطب ثلاث شركات من قائمة للشركات المائة الكبرى المنتجة للأسلحة[٢٩].

ويقوم المجمع الصناعي العسكري على اعمدة عدة[٣٠]:

الاول: الذين يملكون شركات تصنيع الاسلحة والمعدات الحربية.

الثاني: المسؤولون الحكوميون المدعومون من شركات تصنيع الاسلحة.

الثالث: اعضاء مجلسي النواب والشيوخ عن الولايات المستفيدة من شركات الانتاج العسكري.

ويضاف إلى هؤلاء جيش ضخم من العاملين في المؤسسات العسكرية ومصانع السلاح، فقد اعتمدت الولايات المتحدة على الانفاق العسكري لتحصيل مردود اقتصادي يتأتى من مبيعات الاسلحة، وهي تجارة تنشط مع تصاعد الصراعات المسلحة في العالم. كما أن الصناعات الحربية تمثل قطاعاً واسعاً من قطاعات الاقتصاد الأميركي، إذ يعمل واحد من كل ستة عشر عاملاً امريكياً بشكل مباشر ضمن البيئة الحربية الصناعية لكسب معاشه، بل أن بعض الولايات الكبيرة مثل كاليفورنيا والتي بلغ تعداد نفوسها في عام ٢٠١٢ اكثر من ٣٨ مليون نسمة تعد الوظائف المرتبطة بأغراض الدفاع فيها اكبر مصدر للدخل الفردي في حين يعمل نحو ٢٥% من المهندسين والعلماء الأميركيين في وظائف لدى وزارة الدفاع[٣١].

وساهمت ثورة المعلومات في تعزيز الصناعات العسكرية، فوجدت المؤسسة العسكرية الأميركية أن أفضل سبيل لبقائها وازدهارها يمكن أن يمر عبر برامج تطوير الأسلحة والقوات العسكرية نوعيا بالإفادة من ثورة المعلومات، والتطور الحاصل في ميدان الاتصالات والمعرفة العلمية. وتوجد في الوقت الراهن ١٦ شركة مقرها الولايات المتحدة من ضمن اكبر مئة من شركات للخدمات العسكرية في العالم بلغ إجمالي مبيعاتها ٤٧ مليار دولار في عام ٢٠١١، وثلاث شركات أمريكية أخرى مقرها المملكة المتحدة، ويبلغ إجمالي مبيعاتها ٦,٦ مليار دولار، وشركة واحدة في الكويت تبلغ مبيعاتها ١,٣ مليار دولار[٣٢]. وتجاوزت نشاطاتها الصناعات العسكرية إلى التوغل في جميع أنواع الاستثمارات، وتداخلت الصناعات الحربية مع احدث

تقنيات الاتصال وثورة المعلوماتية. فما أن انتهت الحرب الباردة حتى وجد المخططون الإستراتيجيون في الولايات المتحدة أن أهم ميادين معارك المستقبل هي تقنيات الاتصال وأنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تعمل على تطوير إستراتيجية شاملة للمعرفة ما لم تقم بترتيب ادواتها الاستخبارية، إذ إنها لابد من أن تواجه صعوبات مع وسائل الإعلام في وقت يرفض فيه المجتمع الأميركي سيطرة الدولة على المعلومات. وظهرت شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) عنصراً من عناصر تفعيل النشاط العسكري والسياسي، وكانت شبكة الانترنت قد أنشئت في الأصل لخدمة وزارة الدفاع الأميركية، وتحديدا لأغراض ربط عدد من الجامعات الأميركية ومراكز البحوث التي تنفذ عددا من المشاريع لحساب الحكومة، في أواسط الستينات من القرن الماضي، ثم توسعت بشكل كبير، وانتقلت إدارتها إلى القطاع الخاص(٣٣).

وفي حملة عام ٢٠٠٠ الرئاسية كان ميل رأس المال الانتخابي لصالح الديمقراطيين بنسبة ٣ إلى ٢ للجمهوريين وكانت صناعات الترفيه أيضا مؤيدا قويا للحزب الديمقراطي، بينما حصل الجمهوريون على ثلث المساهمات المالية من صناعة الأسلحة و٨٠% من المساهمات من صناعات النفط والغاز والزراعة. وعكست هذه الحال الأولويات المختلفة للجمهوريين الذين فكروا بالعولمة من منطلق عسكري لا اقتصادي، وأصبح الحزب الجمهوري حزب الرأسمالية المرتبطة بالشؤون العسكرية، ومع نهاية القرن العشرين أصبح ما سماه الرئيس أيزنهاور قبل اربعين عاماً بـــ "المركب العسكري– الصناعي" عاملاً انتخابياً حيوياً للحزب الجمهوري، وافراد القوات المسلحة هم محافظون وجمهوريون بشكل متفاوت، بينما يتجه الضباط المتقاعدون للعمل في شركات لصالح متعهدين اخرين في مجال الدفاع، بما في ذلك لوكهيد مارتن، ورايثيون، وجنرال دايناميكس، ومارتن مارييتا. أما زبائن هؤلاء الرئيسيون فهم الحكومة الأميركية وحلفائها واسرائيل. ولكون هذه الشركات خاصة وإن عملت امتداداً للحكومة، فان ذلك يسمح لها بتمويل السياسيين من خلال مساهمات مالية في الحملات الانتخابية وبممارسة الضغوط على صانعي القرار السياسي(٣٤).

وهكذا كان لقاء العسكر مع المؤسسة الصناعية واستخدامهم للمؤسسات الفكرية والبحثية وتوسع نشاطاتهم في الاتجاهات كافة فرصة لجميع الأطراف للتأثير في القرارات الإستراتيجية للدولة الأميركية ليس فقط على صعيد شن الحروب لتسويق البضاعة العسكرية وإنما أيضاً في إيجاد منافذ وإضافات للصناعات العسكرية للإبقاء على الأسواق الواسعة ومواصلة التأثير واستمرار الدور العالمي للولايات المتحدة الأميركية.

المبحث الثالث
الأسلحة الأميركية في سوق العرض والطلب

اعتمدت الولايات المتحدة على الإنفاق العسكري لتحصيل مردود اقتصادي يتأتى من مبيعات الأسلحة، وهي تجارة تنشط مع تصاعد الصراعات المسلحة في العالم، ومع إمكانية المعنيين من تسويق الأزمات والتخويف لبيع تلك البضاعة.

أما عمليات البيع فتتخذ آليات عدة أهمها خمس أساسية يتم عبرها نقل الأسلحة الأميركية إلى بلدان أخرى، وأكثر تلك الآليات شيوعاً المبيعات العسكرية الخارجية، التي تشمل الصفقات بين الحكومات والمبيعات التجارية المباشرة، التي يتم التفاوض عليها مباشرة بين الشركات الأميركية والمشترين الأجانب. والآليات الثلاث الأخرى هي تأجير التجهيزات العسكرية وتحويل البنود الدفاعية الفائضة والسحوبات الطارئة من مخزونات وزارة الدفاع. وتصدر الولايات المتحدة ما قيمته ٢٠ مليار دولار من السلع والخدمات الحربية عبر هذه السبل سنويا[٣٥] وعلى الرغم من تعدد الدول المصنعة للأسلحة وتنافسها على الحصول على افضل الصفقات فان الولايات المتحدة انفردت ولوقت طويل بنصيب كبير في أسواق بيع السلاح ويتجاوز نصيبها ما نسبته ١١% من قيمة إجمالي تجارة الأسلحة العالمية[٣٦].

وقد تطورت سوق السلاح الأميركية بشكل كبير فبعد أن كانت محصورة في التجهيزات المتعلقة بالحروب فقد اتخذت مناح أخرى وباتت سوق الصناعات العسكرية تشمل السلاح المتطور والسلاح التقليدي، والخدمات العسكرية، والتكنولوجيا الحديثة، وسوق الاتصالات والمعلوماتية. حيث تشكل صناعة الأسلحة والإنتاج الحربي ما نسبته ٤٠% من إجمالي الإنتاج الصناعي الأميركي[٣٧].

وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية التي أرقت المسئولين الأميركيين منذ سنوات فإن سوق بيع وشراء الأسلحة لم تتأثر، بل أن صناعة السلاح الأميركي باتت الجناح الممول الأول للاقتصاد الأميركي والمسئولون الأميركيون في تصريحاتهم لوسائل الإعلام يمولون سوق بيع الأسلحة أكثر من ذي قبل اعتماداً على دعايات يأتي على رأسها التهديد النووي، والتفوق الإقليمي لإيران ومحاربة الارهاب.

وفي عملية تسويق الأسلحة تتداخل الخطط الإستراتيجية مع معطيات أسواق الطاقة والنشاطات السياسية، ولان مبيعات السلاح وما يرتبط بها من خدمات تمثل نشاطاً قومياً وليس مجرد جهد للشركات الخاصة، فان المسوقين للسلاح باتوا من السياسيين قبل العسكريين، وتبدو عملية إثارة الأزمات من الجانب الأميركي في المنطقة العربية مثلاً، ضمن برنامج مخطط لحل الأزمة الاقتصادية من خلال إنعاش السوق الأميركي.

ويحتل السلاح الأميركي مكانه في أسواق اغلب دول العالم، فالشركات الأميركية تورد السلاح إلى شمال إفريقيا وجنوبها، والى دول الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، وإلى دول آسيا واوقيانوسيا والى أوربا ومنطقة الشرق الأوسط، كما تبيع السلاح للمنظمات الدولية، وحصة الدول الأسيوية هي الأعلى. وكانت الولايات المتحدة اكبر مورد للسلاح التقليدي بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١، إذ استحوذت على ٣٠% من جميع الصادرات العالمية، واشتملت تلك الصفقات على طائرات متقدمة لكوريا الجنوبية ولأستراليا، كما ركزت الإدارة الأميركية على السوق الأسيوية والهندية منها بشكل اكبر. فضلاً عن ذلك تشغل منطقة الشرق الأوسط اهتمام الادارة الأميركية التي تعد أن صادرات الأسلحة لها وخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جزءا من السياسة الأمنية الأميركية، كما ترى في تلك المبيعات فرصة لدفع الاقتصاد الأميركي إلى امام بما يعود عنها من إيرادات على الصناعة الأميركية[٣٨]، وتعّد المملكة العربية السعودية اكبر مشتر للسلاح الأميركي، إذ تقدمت المملكة في عام ٢٠١١ بطلب لشراء ١٥٤ طائرة من طراز *F-15SA*. وصرحت الحكومة

الأميركية بأن تلك الصفقة ستدعم أكثر من ٥٠,٠٠٠ وظيفة أمريكية وتوفر ٣,٥ مليار دولار للاقتصاد الأميركي سنويا[٣٩].

وهكذا ترافقت الأزمة المالية في الولايات المتحدة ومحاولات الخروج منها مع مضاعفة المسئولين الحديث عن "تثبيت حائط الدفاع الصاروخي في منطقة الخليج العربي"، ليتمكنوا من فرض هيمنتهم على المنطقة، فضلاً عن الفوائد الناتجة من بيع الأسلحة الأميركية المتطورة، بحيث تتسابق الأطراف العربية على شراء أكثر الأسلحة الأميركية تطوراً.

وقد بلغت قيمة مبيعات السلاح الأميركية في العام ٢٠١١ ثلاثة أمثال ما كانت عليه في عام ٢٠١٠، بما قيمته ٦٦,٣ مليار دولار، في سوق أسلحة عالمية وصل إجمالي قيمته إلى ٨٥ مليار دولار، بينما كانت قيمتها ٢١,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٠، و٣١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩استنادًا إلى استقصاء قام به الكونغرس الأميركي. وأوضح الموقع الإلكتروني لصحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية أن عقد صفقات بيع طائرات مقاتلة وأنظمة صواريخ دفاعية للسعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، أسهم بشكل كبير في الزيادة الكبيرة التي شهدتها مبيعات السلاح الأميركية. علاوة على ذلك، اتفقت الولايات المتحدة على هدف سياسي مع حلفائها العرب في الخليج يتمثل في إنشاء منظومة دفاع صاروخية إقليمية لحماية المدن ومصافي النفط وأنابيب الغاز والقواعد العسكرية من أي هجوم عسكري إيراني محتمل[٤٠].

ويرى الكثير من المراقبين أن الولايات المتحدة تستغل التوترات في المنطقة العربية، وإيهام الدول العربية بقرب اندلاع الحروب وضرورة تأمين نفسها، لبيع كميات كبيرة من السلاح الموجود في مخازنها، مشيرين إلى أن هذه الأسلحة تكون أردء من الأسلحة التي تبيعها الولايات المتحدة أو تمنحها للكيان الصهيوني وحلفائها المقربين.

لقد كان نمو صناعات الخدمات العسكرية إحدى الظواهر البارزة في الإنتاج الحربي الأميركي في السنوات الأخيرة، ويقصد بالخدمات العسكرية تلك الخدمات الخاصة بالجيش مثل البحث والتحليل والخدمات التقنية، والدعم التشغيلي. وفي عام ٢٠١٠ استأثر الإنفاق

السنوي لوزارة الدفاع على الخدمات – بما فيها الخدمات غير العسكرية– على نصف مبلغ الـ ٤٠٠ مليار دولار الذي انفق على المشتريات، وهو منحى نشط من اجل أن تتحول الشركات المنتجة للأسلحة إلى الخدمات العسكرية، وهذا التحول كان جزءا من استراتيجيات المحافظة على المبيعات تحسبا لخفض برامج التسلح من جهة، وأيضا من اجل أن تتوجه الشركات لاستغلال الجهود الحكومية العامة الرامية إلى خفض التكاليف، ولحماية نفسها من خفض المشاريع الذي يعد وسيلة للمحافظة على عافية الصناعات العسكرية وللاستفادة من الرغبة العامة للحكومة في خفض عدد البرامج الجديدة وتمديد الخدمة الداخلية للبرامج القائمة[٤١]. وعلى صعيد المبيعات بلغت المبيعات العسكرية لعشرين شركة أمريكية صنفت ضمن لائحة الشركات المئة الكبرى، بلغت ٥٥ مليار دولار. ينظر جدول رقم (٣)

جدول رقم (٣) مبيعات الشركات الأميركية للخدمات العسكرية في عام ٢٠١٠

التصنيف ضمن الشركات المئة الكبرى	الشركة	البلد	مبيعات الخدمات العسكرية (بملايين الدولارات)
٩	ال-٣ كوميونيكيشن	الولايات المتحدة	١٠٣٧٠
١٢	اس.ايه.اي. سي	الولايات المتحدة	٨٢٣٠
١٤	كومبيوتر ساينسزكورب	الولايات المتحدة	٥٩٤٠
٢٣	كي. بي. ار	الولايات المتحدة	٣٣١٠
٢٩	بابكوك انترنشيونال غروب	الولايات المتحدة	٢٧٧٠
٣٢	هيوليت باكارد	الولايات المتحدة	٢٥٧٠
٣٣	مان تك انترنشيونال غروب	الولايات المتحدة	٢٤٩٠
٣٨	دينكورب انترنشيونال	الولايات المتحدة	٢٣٩٠
٣٩	سي. ايه.سي.اي. انترنشيونال	الولايات المتحدة	٢٣٢٠
٤٣	سيركو	المملكة المتحدة	٢١٣٠
٥٠	كلينك	المملكة المتحدة	١٧٣٠
٥٨	اجيليتي	الكويت	١٣١٠
٥٩	فلور	الولايات المتحدة	١٣٠٠
٦٧	جيكوبز انجينيرنغ غروب	الولايات المتحدة	١٠٢٠
٧٨	شو غروب	الولايات المتحدة	٨١٠
٨١	كيوبيك كورب	الولايات المتحدة	٨١٠
٨٦	اليون ساينس اند تكنولوجي	الولايات المتحدة	٧٧٠
٨٨	ميتر	الولايات المتحدة	٧٤٠
٩٣	في. اس. أي. كورب	الولايات المتحدة	٦٨٠
٩٨	ايه.ايه.ار.كورب	الولايات المتحدة	٦٥٠

المصدر: سوزان ت. جاكسون، إنتاج الأسلحة والخدمات العسكرية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، سيبري ٢٠١٢، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، ص٣١٦و ٣١٧ (تم التصرف بالجدول باختزال بعض المعلومات غير الضرورية)

وعلى الرغم من القيود التي تضعها القوانين الأميركية حول بيع الأسلحة للدول التي تعاني من اضطرابات سياسية، فإن الولايات المتحدة أعلنت أنها تراجع سياستها في هذا المجال مع الدول العربية التي شهدت تغييرات سياسية خلال الأعوام الثلاثة الماضية، ولكنها في الوقت ذاته وجدت تبريرات للمحافظة على علاقات عسكرية قوية بمصر وواصلت في عام ٢٠١١ شحن الأسلحة إليها ووافقت على بيع مصر ١٢٥ دبابة، كما وقع الرئيس الأميركي باراك أوباما قانوناً يقضي بمنح مصر نحو ١,٣ مليار دولار بموجب برنامج التمويل العسكري الخارجي للعام ٢٠١٢ مشدداً على الأهمية الإستراتيجية للعلاقات الأميركية المصرية وأن الجيش المصري قام بدور داعم للاستقرار في هذه المرحلة. والأمر حدث ما يماثله مع البحرين فمع إعلان الولايات المتحدة في شباط/فبراير ٢٠١١ أنها بصدد مراجعة اجازة تصدير الأسلحة إلى البحرين، فإن وزارة الدفاع الأميركية ما لبثت أن أعلنت في أيلول/سبتمبر عن خطة لبيع ٤٤ مدرعة خفيفة للبحرين مزودة بصواريخ مضادة للدبابات، تحت ذريعة لزوم تلك الاسلحة لمواجهة المخاطر الخارجية التي تحيط بالبحرين ولاسيما تلك التي مصدرها ايران[٤٢].

الخاتمـــــة

مثل الاقتصاد الاميركي الدعامة الاساسية من دعامات القوة السياسية والعسكرية في مراحل عدة، بل أن هذه القوة كادت أن تطغى على معطيات البيئة الدولية في القرن العشرين وما زالت تأثيراتها واضحة في القرن الحادي والعشرين، بينما تأمل الولايات المتحدة تطويع العالم لهيمنتها الاقتصادية خلال القرن الحالي، مستعينة بقوتها العسكرية وامكاناتها الهائلة في التأثير في مجريات الاحداث العالمية أو ما يحب بعض الاميركيين وصفه بـــ"صناعة التاريخ". وتطرح السياسات الأميركية وخاصة في جانبيها العسكري والاقتصادي العديد من التساؤلات، وفي مقدمتها التساؤل حول من يدعم من؟ هل هو الاقتصاد القوي الذي يقف وراء تقوية الدعامات العسكرية للدولة الأميركية أم أن الولايات المتحدة تستغل امكاناتها العسكرية المتفوقة في ادامة ريادتها الاقتصادية العالمية وفتح الطريق امامها للحصول على المكاسب الاقتصادية عبر استخدام القوة العسكرية؟ وتؤكد الوقائع إلى أن القوة العسكرية لا تؤدي إلى القوة الاقتصادية بل العكس هو الصحيح، وإذا ما أريد لدولة ما أن تكون قوة عسكرية عظمى فينبغي أن تمتلك قاعدة اقتصادية ناجحة.

وتشير مجريات العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي بشكل عام إلى أن زيادة الإنفاق العسكري لأغراض دفاعية غالباً ما نجم عنه تباطؤ اقتصادي، وربما كان الترهل الذي أصاب الإمبراطوريات القديمة بفعل مغامراتها العسكرية والرغبة في التوسع على الأرض سبباً في زوال تلك الإمبراطوريات، إلا أن الولايات المتحدة تنفرد في كونها عدلت من هذه المعادلة وحولت الإنفاق العسكري إلى مجال أساسي للتنمية الاقتصادية، وصارت تعالج مشكلات اقتصادها بالاقتحام العسكري واستخدام الإنفاق العسكري بطريقة الاستثمار وتقديم خدمات حرب مدفوعة الثمن.

كما أدت المغامرات العسكرية الأميركية إلى فتح المجال أمام حل مشكلة البطالة مع اتساع الحاجة لتوظيف الشباب في العمليات العسكرية وبفعل زيادة مبيعات السلاح التي كانت الحروب بمثابة عمل دعائي لها.

والولايات المتحدة الأميركية بوصفها اكبر البلدان المصدرة للأسلحة، فإن المبيعات العسكرية الخارجية لا تساعد فقط على توسيع النفوذ السياسي، بل تكون أيضاً بديلاً عن الوجود العسكري الأجنبي المباشر. فعلى الرغم من التكاليف العالية للمعدات أمريكية الصنع، إلا أن حصتها في السوق تتوسع عاماً بعد عام، وحتى في السنوات القليلة الماضية عندما تقلصت سوق الأسلحة على الصعيد الدولي، فإن مكانة الولايات المتحدة الأميركية الدولية جعلت مبيعاتها من الأسلحة في ارتفاع مستمر. وتقدم الصناعات العسكرية في الولايات المتحدة نموذجاً فريداً للعلاقات التبادلية بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية والمؤسسة العسكرية، كما أن تطور صناعة السلاح رافقته تطورات في ميادين أخرى، ولاسيما على صعيد وضع الخطط الإستراتيجية والدراسات، إلى جانب تنشيط البحث والتطوير، في مجالات التقنية والعلوم المختلفة، وفي إيجاد فرص عمل واسعة وفي التنمية الاقتصادية. وقدمت الأزمة المالية في الولايات المتحدة فرصة للصناعات العسكرية في إنقاذ الاقتصاد وتقديم فرص لمواجهة الأزمة، ليس فقط عبر زيادة الإنفاق العسكري وإنما عبر توسيع سوق السلاح الأميركي وإيجاد منافذ جديدة لتسويقه وتطوير الإنتاج.

الهـــوامـــش

(١) ليستر ثرو، المتناطحون،ط٢،ترجمة محمد مزيد، دار الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ١٩٩٦،ص٢١٥.

(٢) اليزابيث سكونز،وويي اوميتوغن، كاتالينا بردومو، بيتر سالنهايم، الانفاق العسكري، من بحوث كتاب التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥ ط١، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، ص٤٧٠.

(٣) يرجع تاريخ الدين الأمريكي إلي عام ١٩١٧م، أي قبل الحرب العالمية الأولى، عندما قامت الحكومة الفيدرالية بوضع قانون للحد أو السقف لقيمة سندات الحرية، والتي قامت بإصدارها لتمويل الولايات المتحدة للدخول في الحرب العالمية الأولي. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية زادت نسبة الدين الأمريكي لتصل إلي ١٢١.٧% في عام ١٩٤٦م، ولكن استطاعت الولايات المتحدة التعامل مع هذا الدين وتخفيضه تدريجيا، حتى وصل إلي نسبة ٣٢.٥% في نهاية عام ١٩٨١.

(٤) محمد إبراهيم السقا، الدين العام الامريكي، صحيفة الاقتصادية، الرياض (المملكة العربية السعودية)، في ٢٢ يوليو ٢٠١١ العدد ٦٤٩٣.

(5) *Richard N. Haass, The Age of No polarity : what will follow U.S Dominance, Foreign Affairs, May/June 2008, ForeignAffairs.com*

(٦) في حديث لوزير الدفاع الاميركي روبرت غيتس امام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، في ٢٠٠٩/١/٢٧، نقلا عن: سام بيرلو. فريمان، كاتالينا بيردومو، اليزابيث سكونز، بيتر ستالنهايم، الانفاق العسكري، من بحوث كتاب: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٩، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، ترجمة مركز الوحدة العربية،صص٢٧٦.

(7) *The White House, Office of the Press Secretary, For Immediate Release January 05, 2012, Remarks by the President on the Defense Strategic Review.*

(8) *Ibid*

(٩) سام بيرلو. فريمان، كاتالينا بيردومو، اليزابيث سكونز، بيتر ستالنهايم،الانفاق العسكري، من بحوث كتاب: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٩، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، ترجمة مركز الوحدة العربية،ص ص ٢٧٤-٢٧٥.

(10) *The White House, Office of the Press Secretary, For Immediate Release January 05, 2012, Remarks by the President on the Defense Strategic Review.*

(١١) جون ستيل جوردون، امبراطورية الثروة ج٢، ترجمة محمد مجد الدين باكير، عالم المعرفة العدد٣٥٨، ديسمبر ٢٠٠٨، ص١٨٣-١٨٤.

(١٢) المصدر نفسه، ص١٨٦.

(١٣) اندرو باسيفيتيتش، الامبراطورية الأمريكية، ترجمة مركز االتعريب والبرمجة (بيروت) الناشر الدار العربية للعلوم، ط١ ابيروت،٢٠٠٤.

(١٤) المصدر نفسه.

(15) *Richard L.Wilson,American Political Leaders, U.S , Facts on File, INC, 2002,pp 126-127.*

(١٦) المصدر نفسه، ص١٨٦ .

(١٧) جون ستيل جوردون، امبراطورية الثروة ج٢، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧-١٨٨

(١٨) المصدر نفسه،ص١٩٠.

(١٩) محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٣،ص٢٦٢.

(٢٠) نقلا عن: ستيف فرايزر و غاري غرستل، الطبقة الحاكمة في امريكا، الدار العربية للعلوم ومكتبة مدبولي، ترجمة حسان البستاني، القاهرة ٢٠٠٦، ص٢٨٥.

(٢١) شاهر اسماعيل شاهر، اولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١م، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق٢٠٠٩، ص٢٦٠.

(٢٢) ستيف فرايزر و غاري غرستل، الطبقة الحاكمة في امريكا، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٦.

(٢٣) المصدر نفسه،، ص٣٠٦.

(٢٤) اندرو باسيفيتيتش، الامبراطورية الأمريكية، ترجمة مركز االتعريب والبرمجة (بيروت) الناشر الدار العربية للعلوم، ط١ ابيروت،٢٠٠٤، ص٢١٩

(٢٥) المصدر نفسه، ص٢٢٨.

(٢٦) دنيس روس، فن الحكم كيف تستعيد اميركا مكانتها في العالم، دار الكتاب العربي، بيروت. لبنان٢٠٠٨، ص٢٣.

(٢٧) اندرو باسيفيتيتش، الامبراطورية الأمريكية، ترجمة مركز التعريب والبرمجة (بيروت) الناشر الدار العربية للعلوم، ط١ ابيروت،٢٠٠٤، ص٢٧٥.

(٢٨) المصدر نفسه،،، ص٣٠٧-٣٠٨.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) اسيا الميهي، الرأي العام في السياسة الخارجية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٢٧ في ١٩٩٧، ص٨٩.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) سوزان ت. جاكسون، صناعة الخدمات العسكرية، من بحوث كتاب: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٢، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، ترجمة مركز الوحدة العربية، ص٣١٥.

(٣٣) انظر هلال عبود البياتي " الانترنت والاستخدام الاميركي، مجلة افاق عربية، العدد٩/١٠ لسنة ١٩٩٨، ص٢٧.

(٣٤) ستيف فرايزر و غاري غرستل، الطبقة الحاكمة في امريكا، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٥.

(٣٥) ماتيو شرودر، راشيل شتول، الضوابط الاميركية على الصادرات، من بحوث كتاب التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥،ى ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٠١٠.

(٣٦) وليد عبد الحي،"" المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي" مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٦ لسنة ١٩٩٦.ص٢٤.

(٣٧) عدنان منايّ، الابعاد الاقتصادية الامريكية في صراع المصالح الدولية وافاق المستقبل"، مجلة ام المعارك العدد٢ لسنة ١٩٩٥،ص٧٠.

(٣٨) للحصول على تفاصيل رقمية مفصلة يمكن الرجوع إلى : بول هلتوم، مارك برزملي واخرون، التطورات التي شهدها نقل الاسلحة في سنة ٢٠١١، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٢، ص٣٥٨.

(٣٩) بول هلتوم، مارك بروملي واخرون، التطورات التي شهدها نقل الاسلحة في سنة ٢٠١١، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٢، ص٣٥٧.

(٤٠) مجلة الاقتصادية، دراسة: السعودية من أكثر الدول شراءً للأسلحة الأمريكية العام الماضي، المملكة العربية السعودية، الرياض، العدد٦٨٩٦، ٢٨ أغسطس ٢٠١٢.

(٤١) سوزان ت. جاكسون، انتاج الاسلحة والخدمات العسكرية، سيبري ٢٠١٢، ص٣١٤،٣١٣.

(٤٢) مارك بروملي، بيتر د. ويزمان، سياسات تصدير الاسلحة إلى الدول المتأثرة بالربيع العربي،، سيبري ٢٠١٢ذ٢، ص٣٧٥و٣٧٦.

US arms industry and The global financial crisis

Assistant professor. Dr. Khawther Abbas Abd Al- Rubaiy
Center for Strategic and International Studies - Baghdad University

Abstract

US policies, especially in military and economic aspects put many questions, first and foremost is the question of who is supporting whom? Is it the strong economy, which lay is behind the strengthening of the US military pillars of the state, or that the United States take advantage of the superior military capabilities in the perpetuation of global economic leadership, opening the way for it to obtain economic gains through the use of military force ؟

The facts confirm that the United States as the largest arms exporting countries, are used not only to expand its political influence, but also to be a substitute for direct foreign military presence foreign military sales. Despite the high cost of American-made equipment, but the market share is expanding year after year, sales of weapons and even in the past few years when the arms market shrunk at the international level, the standing of the United States of America made international continues to rise.

Military industries in the United States offers a unique model for relations of reciprocity between the executive and legislative institutions and the military, as the evolution of the arms industry, accompanied by developments in other fields, particularly at the level of the development of strategic plans and studies, as well as stimulating research and development, technical and various science fields, and in finding wide job opportunities and economic development. The financial crisis in the United States military has provided an opportunity for industries to save the economy and provide opportunities to address the crisis, not only by increasing military spending, but through the expansion of the US arms market and find new outlets for marketing and production development.